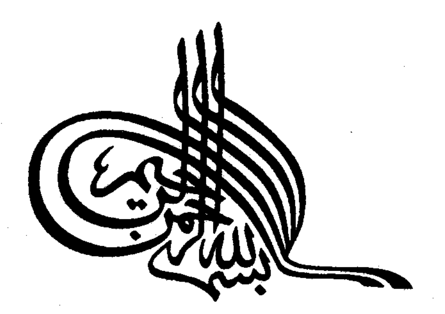
دراسات في مشكل القرآن

تأويل آية النساء

الأستاذ الدكتور
أحمد حسن فرحات
جامعة الإمارات - قسم الدراسات الإسلامية






تأويل آية النساء

الطَّبعَة الأولى
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

رقم التصنيف

المؤلف ومن هو في حكمه : أحمد حسن فرحات

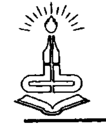
عنوان الكتاب : تأويل اية النساء

الموضوع الرئيسي : ١ - النساء

بيانات النشر : عمان / دار عمار للنشر

* تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١٤٨٩/ ١٠/١٩٩٨

دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان - الأردن

تأويل آية النساء

من الآيات المشكلة التي وقف عندها المفسِّرون والنحويون قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾ ﴾.

والآية جاءت بصدد الحديث عن أهل الكتاب. وهي في اليهود على وجه التخصيص، كما يتبين من الآيات التي جاءت قبلها:

﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴿١٥٣﴾ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿١٥٤﴾ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟

وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ ﴾.

سبب نزول الآيات:

وقد ذكر ابن كثير في سبب نزول هذه الآيات ما حكاه محمد بن كعب القرظي والسّدِّي وقتادة، قالوا: سأل اليهودُ رسولَ الله ﷺ، أن يُنَزِّلَ عليهم كتاباً من السماء، كما نزلت التوراة على موسى مكتوبة. وقال ابن جريج: سألوه أن ينزل عليهم صحفاً من الله مكتوبة إلى فلان وفلان وفلان بتصديقهِ فيما جاء به، وهذا إنما قالوه على سبيل التَّعنُّتِ والعناد والكُفر والإلحاد»[١].

سبب نزول الآية:

أما قوله تعالى: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ فهي استثناء من أهل الكتاب المذكورين في الآيات السابقة، إذ هي طائفة من اليهود آمنوا بالنبي ﷺ، كما تشير إلى ذلك الروايات الواردة في سبب نزول هذه الآية:

فقد أخرج ابن إسحاق والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس في قوله: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ﴿١٦٢﴾ ﴾ الآية قال: نزلت في عبدالله بن سلام، وأسيد بن سعية، وثعلبة بن سعية، حين فارقوا يهود وأسلموا»[٢].

---

(١) «تفسير ابن كثير» ٢/٣٩٧-٣٩٨.

(٢) «الدر المنثور» ٢/٤٤.

- وقال ابن كثير: قال ابن عباس: أنزلت في عبد الله بن سلامة، وثعلبة بن سعية، وأسيد وزيد بن سعية، وأسيد بن عبيد، الذين دخلوا في الإسلام، وصدقوا بما أرسل الله به محمداً ﷺ»[1].

معنى الآية:

قال أبو جعفر الطبري: «هذا من الله - جل ثناؤه - استثناء، استثنى من أهل الكتاب من اليهود الذين وصف صفتهم في هذه الآيات التي مضت من قوله: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۝١٥٣﴾ ثم قال - جل ثناؤه - لعباده مبيناً لهم حكم مَنْ قد هداه لدينه منهم ووفَّقه لرشده: ما كلُّ أهل العلم صفتهم الصفة التي وصفتُ لكم، ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ ۝١٦٢﴾ وهم الذي قد رسخوا في العلم بأحكام الله التي جاءت بها أنبياؤه، وأتقنوا ذلك، وعرفوا حقيقته..»[2].

وقال الراغب الأصفهاني: الراسخ في العلم: هو الذي لا يعترضه شبهة لتمكُّنِه في معرفته وتحققه بها، كونه من الذين قال فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ ۝١٥﴾ [الحجرات] فنبَّهَ أنَّ الراسخين في العلم يعرفون معنى النبوة ويعتبرونه، فحيث ما وجدوه تبعوه، فالحقُّ لا ينافي بعضه بعضاً.

إن قيل: ما وجهُ «لكن» - ههنا - وهو لإبطالِ الشيء وإثباتِ

---

(1) «تفسير ابن كثير» ٢/ ٤٢٠، وانظر أيضاً: «فتح القدير» ١/ ٥٣٩.
(2) «تفسير الطبري» ٩/ ٣٩٣.

آخر، فما الذي أبطل ههنا؟ قيل: «لكن» - وإن كان كما قلت - فتارة يجيء بعد نفي: «ما جاءني زيد لكن عمرو»، وتارة يجيء بعد إيجاب، والإبطالُ فيه مُقدَّرٌ، نحو «حقاني زيد لكن أخوه أحسن إليَّ»، والتقدير: أخوه لم يحقني لكن أحسن إليَّ، فأغنى عن الإبطال بذكر الإيجاب.

ثم يقول الراغب: ولما اقتص عن اليهود ما كان منهم وألزمهم المذمة، بين أن «الراسخون» لم يذهبوا مذهبهم فهم يؤمنون بكل ذلك، ويستحقون به الثواب، بخلاف هؤلاء الذين يستحقون العقاب»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ يقول الطبري:

﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: يعني: والمؤمنون بالله ورسله، هم يؤمنون بالقرآن الذي أنزل الله إليك يا محمد، وبالكتب التي أنزلها على من قبلك من الأنبياء والرسل، ولا يسألونك كما سألك هؤلاء الجهلةُ منهم، أن تُنزِّلَ عليهم كتاباً من السماء، لأنهم قد علموا بما قرأوا من كتاب الله، وأتتهم به أنبياؤهم، أنك رسولُ الله واجبٌ عليهم اتباعك، لا يَسَعُهم غير ذلك، فلا حاجة بهم إلى أن يسألوك آيةً معجزة، ولا دلالة غير الذي قد علموا من أمرك بالعلم الراسخ في قلوبهم، من إخبار أنبيائهم إياهم بذلك، وبما أعطيتك من الأدلة على نبوتك. فهم لذلك من علمهم ورسوخهم فيه يؤمنون بك، وبما

---

(١) «تفسير الراغب» ٣٠٨، مخطوطة السليمانية.

أنزل إليك من الكتاب، وبما أنزل من قبلك من سائر الكتب..»[1].

موضع الإشكال في الآية:

أما موضع الإشكال في الآية فهو قوله تعالى:

﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾ حيث اختلف في المراد بهما، كما اختلف في إعرابهما على أقوال، ومن ثم نجد الطبري يقول:

«ثم اختلف في «المقيمين الصلاة»: أَهُم الراسخون في العلم، أم غيرهم؟ فقال بعضهم: هم، هم. ثم اختلف قائلو ذلك في سبب مخالفة إعرابهم إعراب ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴿١٦٢﴾﴾ - وهما من صفة نوع من الناس -:

الأول: فقال بعضهم: ذلك غلط من الكاتب، وإنما هو: «لكن الراسخون في العلم منهم والمقيمون الصلاة»:

واحتج أصحاب هذا القول بما ذكره الطبري من روايات:

- حدثني المثنى قال: حدثنا الحجاج بن المنهال قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن الزبير قال: قلت لأبان بن عثمان بن عفان: ما شأنها كتبت: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾؟ قال إن الكاتب لما كتب «لكن الراسخون في العلم منهم» حتى إذا بلغ قال: ما أكتبُ؟ قيل له:

---

(١) «الطبري» ٩/ ٣٩٣-٣٩٤.

اكتب: «والمقيمين الصلاة» فكتب ما قيل له.

- حدثنا ابن حميد قال: حدثنا معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه سأل عائشة عن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۝١٦٢﴾ وعن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ۝٦٩﴾ [المائدة] وعن قوله: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ۝٦٣﴾ [طه] قالت: يا ابن أختي: هذا عملُ الكاتب. أخطأوا في الكتاب.

وذكر أن ذلك في قراءة ابن مسعود: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۝١٦٢﴾[1].

مناقشة هذا القول:

هذا القول الذي أشارت إليه الروايتان السابقتان وأمثالهما، والذي يفيد أن في القرآن لحناً، أو أن فيه خطأً من الكتاب الذين كتبوه على عهد عثمان رضي الله عنه، قد عرض له علماؤنا - قديماً وحديثاً - ووجهوا إليه سهام نقدهم من جهات متعددة، ولا بأس هنا أن نلم بنماذج من هذا النقد، لنقف على مدى ضعف القول وبطلانه:

مع أبي عمرو الداني في نقد ما روي عن عثمان:

يرى أبو عمرو الداني أن هذا الخبر - عنده - لا يقومُ بمثلهِ حجةٌ، ولا يصحُّ به دليلٌ من جهتين:

---

(١) «الطبري» ٩/ ٣٩٤-٣٩٥. وانظر روايات أخرى في هذا المعنى في كتاب «المصاحف» للسجستاني ٤١-٤٢، و«الإتقان» للسيوطي ٢/ ٢٦٩-٢٧٣، وقد أجاب السيوطي عن هذه الروايات بما ذكره الأئمة قبله.

إحداهما: أنه مع تخليطٍ في إسناده، واضطراب في ألفاظه مرسل، لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً، ولا رأياه - وهذا النقد موجه إلى رواية ابن يعمر وعكرمة عن عثمان»[1].

- ومثل هذا النقد للسند وُجِّه إلى الروايات الأخرى، حيث قال السخاوي: هذا الأثر ضعيف، والإسناد فيه اضطراب وانقطاع..»[2].

- وقال ابن الأنباري: «الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك، لا تقوم بها حجة، لأنها منقطعة غير متصلة»[3].

وأما الجهة الثانية التي تضعف الاحتجاج بهذا الأثر عند الداني، فهي ما أشار إليه بقوله:

«وأيضاً فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان رضي الله عنه، لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتباله بما فيه الصلاح للأمة، فغير متمكن لهم، أن يتولى لهم جمع المصحف، مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار، نظراً لهم، ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأً يتولّى تغييره من يأتي بعده، ممن لا شك أنه لا يدرك مداه، ولا يبلغ غايته، ولا غاية من

---

(١) «المقنع» ١١٩.

(٢) «زاد المسير» ٢/ ١٥١.

(٣) «الإتقان» ٢/ ٢٧١.

شاهده. هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله، ولا يحلُّ أن يعتقده[1].

وبهذا يتبين أن الداني يرد هذا الخبر من ناحية السند، إذ هو ضعيف لا تقوم بمثله حجة، كما يرده من جهة المتن، إذ لا يعقل أن يُقرَّ عثمان رضي الله عنه اللحنَ في كتاب الله، ويسمح ببقائه واستمراره، تتناقله الأجيالُ جيلاً بعد جيل، وبإمكانه تغيير ذلك ودفعه عن كتاب الله تعالى.

مع ابن تيمية في إبطاله لرواية عثمان:

نقل ابن هشام في شرح «شذور الذهب» عن ابن تيمية أنه قال:

«وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ «إن هذان» لحن، وأن عثمان رضي الله عنه قال: «إن في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتها». وهذا خبرٌ باطلٌ لا يصح من وجوه:

أحدها: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يقرون اللحنَ في القرآن! مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته؟

والثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟

والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمها بألسنتها غير مستقيم، لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي.

---

(١) «المقنع» ١١٩.

والرابع: أنه قد ثبت في «الصحيح»! أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب «التابوت» بالهاء على لغة الأنصار، فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان رضي الله عنه، فأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش»[1].

مع الزَّجَّاج:

وهذا الذي فصَّله ابن تيمية في إبطال هذا القول، قد أشار إليه الزَّجَّاج بإيجاز قبله، إذ قال:

«وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جداً؛ لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ، وهم أهل اللغة، وهم القدوة، وهم قريبو العهد بالإسلام، فكيف يتركون في كتاب الله شيئاً يصلحه غيرهم؟ وهم الذين أخذوهُ عن رسول الله ﷺ وجمعوه. وهذا ساقط عمّن لا يعلم بعدهم، وساقط عمن يعلم، لأنهم يُقْتَدَى بهم، فهذا مما لا ينبغي أن يُنسبَ إليهم رحمة الله عليهم، والقرآن مُحْكَمٌ لا لحنَ فيه، ولا تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب، كما قال عز وجل: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء][2].

وعلى الرُّغم من أن هذه الردود كافية في إبطال هذه الرواية سنداً ومتناً وعقلاً وعادةً، فإن الداني قد ذهب إلى تأويلها - على فرض

---

(١) «شذور الذهب» ٣٨ فما بعدها، طبعة صبيح.

(٢) «معاني القرآني وإعرابه» ٢/ ١٣١.

صحتها - على وجه صحيح مقبول، وفي ذلك يقول:

«وجهه: أن يكون عثمان رضي الله عنه أراد باللحن المذكور فيه «التلاوة» دون «الرسم»، إذ كان كثير منه لو تُلِيَ على حال رسمه، لانقلب بذلك معنى التلاوة، وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله: «أو لأاذبحنه» و«لأاوضعوا» و«من نبأي المرسلين» و«سأوريكم» و«الربوا» وشبهه مما زيدت فيه الألف والياء والواو - في رسمه - لو تلاه تالٍ لا معرفةَ له بحقيقة الرسم على حال صورته في الخط، لصيّر الإيجابَ نفياً، ولزاد في اللفظ ما ليس فيه، ولا من أصله، فأتى من اللحن، بما لا خفاءَ به على مَنْ سمعه، مع كون رسم ذلك كذلك جائزاً مستعملاً، فأعلم عثمان رضي الله عنه، إذ وقف على ذلك، أن مَنْ فاته تمييزُ ذلك، وعَزُبَت معرفته عنه ممن بعده، سيأخذ ذلك عن العرب؛ إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم، فيعرفونه بحقيقة تلاوته، ويدلّونه على صواب رسمه، فهذا وجهه عندي والله أعلم»[(١)].

ومما يؤكد وجهة نظر الداني هذه في حَمْلِه «اللحن» على «التلاوة» دون «الرسم»: ما ذهب إليه المستشرق الألماني - يوهان فك - في كتابه «العربية» حيث خصص ملحق الكتاب لدراسة تاريخية لمادة «ل ح ن» ومشتقاتها، وقد ذكر أن كلمة «لحن» قد تعني في لغة الجاهلية وصدر الإسلام معاني: الميل، والفطنة، والبلاغة، والغناء، والرمز، والإشارة، واللغز، والتورية، وطريقة

---

(١) «المقنع» ١١٩-١٢٠.

التعبير، ولكنها لم تكن تعني مطلقاً «الخطأ في التعبير». وينتهي إلى أن الكلمة ربما دلّت على هذا المعنى في وقت متأخر نسبياً، ورجح أن يكون ذلك في أواخر القرن الهجري الأول، وأوائل الثاني»[١].

يعلِّق د. عبد الصبور شاهين على ذلك قائلاً:

«ومقتضى هذا أن نستبعد بصفة موضوعية تفسير اللحن بالخطأ؛ إذ لم يكن ذلك في لغة هذا الجيل، ولا هو من المدلولات المعروفة للكلمة آنذاك، ولم يبق إلا أن يُفَسَّرَ اللحنُ بوجوه القراءة، وبذلك يسقطُ النصفُ الأول من الشبهة التي التصقت بالرسم العثماني، وبعبارة أصح بعمل الصحابة، من أنهم خلّفوا في الرسم بعضَ اللحون، أي الأخطاء، فلو كان خطأ - وقد كتبوه بأيديهم - لمحوه أيضاً، ولما تركوا الأُمةَ تضلُّ في تلاوةِ كتاب الله»[٢].

وهكذا نرى أن ما روي عن عثمان من «أن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها»، لم يصمد أمام النقد العلمي من جهة السند، ولا من جهة المتن، ولا من جهة العقل والعادة، ولا من جهة اللغة والتاريخ. وبهذا يظهر تهافتُ هذه الرواية وبطلانها.

نقد رواية عائشة:

يرى السيوطي: أن رواية عائشة السابقة - والتي تفيد أن في القرآن خطأً من الكتاب الذين كتبوا القرآن على عهد عثمان رضي

---

(١) «العربية» ٢٣٥-٢٤٦.

(٢) «تاريخ القرآن» ١٢٠.

الله عنه - قد وردت بسندٍ صحيح على شرط الشيخين[1]، بينما يرى جمهور العلماء أنها لا تصح عن عائشة، وفيما يلي طائفة من أقوال العلماء في هذه الرواية:

مع أبي جعفر الطبري:

يرى أبو جعفر الطبري: أن الخطأ لو حصل في مصحفنا لوجب أن تكون بقية المصاحف مخالفة له، غير أنه ثبت أن: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ١٦٢﴾ جاءت كذلك في مصحف أُبَيٍّ وقراءته، وأيضاً لو كانت خطأً في الكتابة والرسم، لأُصلحت عن طريق التعليم والتلقين، وفي ذلك يقول:

«قد ذكر أن ذلك في قراءة أبيّ بن كعب ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ١٦٢﴾، وكذلك هو في مصحفه - فيما ذكروا - فلو كان ذلك خطأً من الكاتب، لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف - غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه - بخلاف ما هو في مصحفنا. وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أُبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صوابٌ غير خطأ. مع أن ذلك لو كان خطأً من جهة الخط، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ يُعَلِّمون مَنْ علَّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولَقَّنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب. وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة، على ما هو به في

---

(١) «الإتقان» ٢/ ٢٦٩.

الخط مرسوماً، أدلُّ الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنيع في ذلك للكاتب»[1].

مع أبي حيان:

أما أبو حيان فيرى أن ما روي عن عائشة وأبان بن عثمان من أنَّ كَتْبها بالياء من خطأ كاتب المصحف فلا يصح عنها ذلك، لأنهما عربيان فصيحان، ولأن قطع النعوت أشهر في لسان العرب، وهو باب واسع، ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره. وعلى القطع خرج سيبويه ذلك»[2].

مع الدكتور محمد أبي شهبة:

أما الدكتور محمد أبو شهبة فيرى أن هذه الرواية غير صحيحة، ولو صحت فهي روايةُ آحاد، ومن ثمَّ فلا يثبت بها قرآن، ثم هي مخالفةٌ لما هو أصح منها من القطعي المتواتر، وفي ذلك يقول:

«إن هذه الرواية غير صحيحة عن عائشة، وعلى فرض صحتها، فهي رواية آحادية، لا يثبت بها قرآن، وهي معارضة القطعي الثابت بالتواتر، فهي باطلة ومردودة، ولا التفاتَ إلى تصحيحِ مَنْ صحح هذه الرواية وأمثالها، فإن من قواعد المحدثين، أن مما يدرك به وضع الخبر، ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضاً لنصِّ القرآن، أو السنة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل، حيث لا

---

(١) «الطبري» ٩/ ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) «البحر المحيط» ٣/ ٣٩٥-٣٩٦.

يقبل شيء من ذلك التأويل، أو لم يحتمل سقوط شيء منه يزول به المحذور، وهذه الروايات مخالفة للمتواتر القطعي، الذي تَلقَّتهُ الأمةُ بالقبول، فهي باطلة لا محالة»[١].

مع أبي عمرو الداني:

أما أبو عمرو الداني فقد ذهب في رواية عائشة مذهباً آخر، حيث مال إلى تأويلها بقوله: «قلت: تأويله ظاهر، وذلك أن عروة لم يسأل عائشة فيه عن حروف الرسم التي تزاد فيها لمعنى، وتنقص منها لآخر، تأكيداً للبيان وطلباً للخفة. وإنما سألها فيه عن حروفٍ من القراءة المختلفة الألفاظ المحتملة الوجوه، على اختلاف اللغات التي أذن الله عز وجل لنبيه - عليه السلام - ولأمته في القراءة بها، واللزوم على ما شاءت منها تيسيراً لها، وتوسعة عليها، وما هذا سبيلُه، وتلك حالُه، فعن اللحنِ والخطأ والوهم والزلل بمعزلٍ، لفشوّهِ في اللغة، ووضوحهِ في قياس العربية. وإذ كان الأمر في ذلك كذلك، فليس ما قصدته فيه بداخلٍ في معنى المرسوم، ولا هو من سببه في شيء، وإنما سمَّى عروة ذلك لحناً، وأطلقت عائشة على مرسومه كذلك الخطأ على جهة الاتساع في الإخبار، وطريق المجاز في العبارة؛ إذ كان ذلك مخالفاً لمذهبهما، وخارجاً عن اختيارهما، وكان الأوجه والأَوْلى عندهما، والأكثر والأفشى لديهما، لا على وجه الحقيقة والتحصيل والقطع، لما بيَّناه قَبْلُ من جواز ذلك، وفُشُوِّهِ في اللغة، واستعمال مِثْلِه في قياس العربية، مع

(١) «المدخل لدراسة القرآن الكريم» ٣٧٩-٣٨٠.

انعقاد الإجماع على تلاوته كذلك دون ما ذهبا إليه.. على أن أم المؤمنين رضي الله عنها لحنت الصحابة، وخَطَّأت الكتبة، وموضعهم في الفصاحة والعلم باللغة، موضعهم الذي لا يُجهلُ ولا ينكر. هذا ما لا يسوغ ولا يجوز. وقد تأوّل بعض علمائنا قولَ أم المؤمنين «أخطأوا في الكتاب» أي: أخطأوا في اختيار الأَوْلى من الأحرف السبعة الناس عليه، لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز، لأن ما لا يجوز مردود بإجماع، وإن طالت مدة وقوعه، وعظم قدر موقعه، وتأول «اللحن» أنه القراءة واللغة، كقول عمر رضي الله عنه: «أُبَيٌّ أقرؤنا، وإنا لندعُ بعضَ لحنه - أي: قراءته - فهذا بيّن، وبالله التوفيق»[1].

وهكذا نرى جمهور العلماء يرد رواية عائشة، إن لم يكن عن طريق نقد السند، فعن طريق نقد المتن، وما يمكن أن يترتب عليه من مجالات، أو معارضات لما هو متواتر مقطوع بصحته، أو بتأويله إلى معنى صحيح، بخلاف الظاهر المتبادر منه.

ابن تيمية يرد هذا القول بروايته:

عرفنا مما تقدَّم ما وُجِّهَ إلى كلِّ روايةٍ من الروايتين من نقد، ونقلنا في ذلك أقوال علمائنا المتقدمين والمتأخرين، وتبين لنا من كل ذلك ضعف هذا القول، وأنه لا تقومُ به حجة، ولا يمكن البناء عليه، ويمكن أن نضيف إلى ما سبق ما وجهه شيخ الإسلام ابن

---

(١) «المقنع» ١٢١-١٢٢.

تيمية إلى الروايتين معاً، تأكيداً لاستحالة المعاني التي دلت عليهما، واستبعاداً لصحة ذلك، ووقوعه من الصحابة الكرام، الذين كتبوا المصحف على عهد عثمان - رضي الله عنه - وقد قال في ذلك ابن تيمية:

«إن هذا ممتنع لوجوه:

منها: تعدُّد المصاحف، واجتماع كل جماعة على مصحف، ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير، فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرأون القرآن، ويعتبرون ذلك بحفظهم، والإنسان إذا نسخ مصحفاً وغلط في بعضه عرفَ غلطهُ بمخالفةِ حفظهِ القرآن وسائر المصاحف، فلو قدر أنه كتب كاتب مصحفاً، ثم نسخ سائر الناس منه، من غير اعتبار للأول والثاني، أمكن وقوع الغلط في هذا.

وهنا كل مصحف إنما كتبه جماعة، ووقف عليه خَلْقٌ عظيم ممن يحصلُ التواترُ بأقل منهم. ولو قدر أن الصحيفة كان فيها لحن، فقد كتب منها جماعة لا يكتبون إلا بلسان قريش، ولم يكن لحناً، فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش، فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا: «إن هذان» وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم، أو «المقيمين الصلاة» وهم يعلمون أن ذلك لحن - كما زعم بعضهم...

ثم يقول ابن تيمية: ومما يبين كذب ذلك: أن عثمان - لو قدر ذلك فيه - فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فإما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط، وعثمان قد رآه في جميعها وسكت،

فهذا ممتنعٌ عادة وشرعاً، من الذين كتبوا ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها، وهم يحفظون القرآن، ويعلمون أن فيه لحناً لا يجوز في اللغة، فضلاً عن التلاوة، وكلهم يقرِّر هذا المنكر لا يغيره أحد، فهذا مما يعلم بطلانه عادة. ويعلم من دين القوم - الذين لا يجتمعون على ضلالة، بل يأمرون بكل معروف، وينهون عن كل منكر - أن يدعوا في كتاب الله منكراً لا يغيره أحد منهم، مع أنهم لا غرضَ لأحدٍ منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان: مُرِ الكاتب أن يغيره لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه.

فهذا ونحوهُ مما يوجبُ القطعَ بخطأ مَنْ زعمَ أن في المصحف لحناً أو غلطاً، وإن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة، فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرأوه فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك، وكما قال عثمان: إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش، وكذلك قال عمر لابن مسعود: أَقْرِىءِ الناس بلغة قريش، ولا تُقْرِئْهُمْ بلغة هذيل، فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل..»[1].

ومن كل ما تقدم يظهر لنا ضعف هذا القول، وأنه لا يعتقد به، ولا يُوقف عنده، ولا يُعوَّل عليه.

---

(١) «الفتاوى» ١٥/٢٥٢-٢٥٤. وانظر «الإتقان» ٢/٢٦٩-٢٧٣، وكتب التفسير عند هذه الآية. وانظر أيضاً «شذور الذهب» ٣٨ وما بعدها بهوامشها - طبع صبيح.

القول الثاني:

قال الزَّجَّاج:

وقال بعضهم: «المقيمين»: عطف على الهاء والميم. المعنى: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يؤمنون بما أُنزلَ إليك.

وهذا عند النحويين رديء - أعني العطف على الهاء والميم؛ لأنه لا يعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعر»[1].

وعلى هذا القول، فـ«المقيمين الصلاة» غير «الراسخين في العلم» في هذا الموضع، وإن كان «الراسخون في العلم» من «المقيمين الصلاة»[2].

القول الثالث:

أنْ يكون معطوفاً على الكاف في «إليك» أي: يؤمنون بما أُنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء»[3].

قال الرازي: والمراد بـ«المقيمين الصلاة»: الأنبياء، لأنه لم يخل شرع أحد منهم من الصلاة، قال تعالى في سورة الأنبياء - بعد أن

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» ٢/ ١٣١.

(٢) «الطبري» ٩/ ٣٩٦.

(٣) «الدر المصون» ٤/ ١٥٤.

ذكـر أعـداداً منهـم -: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴿٧٣﴾﴾[1].

قال أبو جعفر الطبري: وهذا الوجه والذي قبله منكر عند العرب، ولا تكاد العربُ تعطفُ بظاهرٍ على مَكْنِيٍّ في حال الخفض، وإن كان ذلك قد جاء في بعض أشعارها»[2].

ومما يُضْعِف هذا القول أيضاً أنه لا يضيف جديداً، ذلك أن قوله: «يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء» إنما يعني الإيمان بالكتب السابقة التي نزلت على الأنبياء المتقدمين. وهو نفس المعنى الذي سبق في قوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴿١٦٢﴾﴾. وهذا النوع من التكرار ينزَّه عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام الله - سبحانه وتعالى - الذي قام على الإيجاز، فبلغ به قمة البلاغة والإعجاز.

القول الرابع:

أن يكون معطوفاً على الكاف في «قبلك»، أي: ومن قبل المقيمين. ويعني بهم: الأنبياء أيضاً.

القول الخامس:

أن يكون معطوفاً على نفس الظرف، ويكون على حذف مضاف،

---

(١) «التفسير الكبير ومفاتيح الغيب» ١١/١٠٨.

(٢) «الطبري» ٩/٣٩٧.

أي: ومن قبل المقيمين، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه»[1].

ويلاحظ أن مؤدى هذين القولين واحد. ومن ثمّ اكتفى كثيرٌ من المفسرين بإيراد الأول منهما، لأنه لا يحتاج إلى تقدير حذف المضاف؛ إذ من المعلوم أنه إذا استوى التقدير وعدم التقدير، فعدم التقدير أولى.

كما يُلاحظ أن هذين القولين يؤدِّيان إلى معنى بعيد غير معروف، وهو الإيمان بما أنزل قبل الأنبياء من الكتب، إذ يكون معنى الآية: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ أي: من القرآن. ﴿ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ أي: من الكتب السابقة على الأنبياء السابقين. ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾ ﴾: أي: ومن قبل المقيمين الصلاة - وهم الأنبياء - أي: ما أنزل قبل وجود الأنبياء. ولا يُعرفُ في شريعة الإسلام وما سبقها من الشرائع الإلهية وجودُ كتبٍ إلهية نزلت قبل مجيء الأنبياء، أو نزلت على غير الأنبياء.

وهكذا نرى أن ضعف هذه الأقوال لا يقف فقط عند ضعفها من حيث الصناعة النحوية، كما ذهب إلى ذلك علماؤنا - إذ اعتبروها أبعد من الفصاحة، وكما جاء ذلك في قول الطبري:

«وأما توجيهُ مَنْ وجَّه ذلك إلى العطف به على «الهاء» و«الميم» في قوله: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ ﴿١٦٢﴾ ﴾ أو العطف به على

---

(١) «الدر المصون» ٤/١٥٥.

«الكاف» من قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [١٦٢]، فإنه أبعد من الفصاحة من نصبه على المدح، لِمَا قد ذكرتُ من قُبْحِ رد الظاهر على المكني في الخفض»[1].

وإنما يتعدى ذلك أيضاً إلى ضعف المعاني وبُعْدِهَا، مما يجعل هذه الأقوال غير مقبولة في موازين النقد العلمي.

القول السادس:

أنه منصوب على المدح، وإليه ذهب جمهور النحويين والمفسرين:

قال النحاس: وهذا أصحُّ ما قيل في «المقيمين»[2].

وقال السمين: فيها ستة أقوال، أظهرها: أنه منصوب على القطع.

وقال الطبري:

«وقال آخرون - وهو قول بعض نحويي الكوفة والبصرة: «والمقيمون الصلاة» من صفة «الراسخين في العلم»، ولكن الكلام لما تطاول، واعترض بين «الراسخين في العلم» و«المقيمين الصلاة» ما اعترض من الكلام فطال، نصب «المقيمين» على وجه المدح. قالوا: والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته، إذا

---

(١) «الطبري» ٩/ ٣٨٩.

(٢) «إعراب القرآن» ١/ ٤٧٠-٤٧١.

تطاولت بمدح أو ذم، خالفوا بين إعراب أوله وأوسطه أحياناً، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله. وربما أجروا إعراب أوسطه. وربما أجروا ذلك على نوع واحد من الإعراب..»[1].

وقد عقد سيبويه في «الكتاب» باباً خاصاً للنصب على «التعظيم والمدح» واستشهد لذلك بأشعار العرب:

قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح»، وإنْ شئتَ جعلته صفة، فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته.. ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾ ﴾.. ثم يقول سيبويه: ونظير هذا النصب من الشعر قول الخِرْنِق[2]:

لا يبعدَن قومي الذين هُمُ ... سمُّ العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معتركٍ ... والطيبون معاقد الأُزر

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العكلي[3]:

---

(١) «الطبري» ٩/ ٣٩٥.

(٢) «ديوان الخرنق بنت هفان» ٢٩ - ومعنى البيت: أي: لا يهلكن قومي الذين هم كالسم لأعدائهم يقتلونهم، وكالآفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها. والجزر: جمع جزور، وهي: الناقة تجزر».
وأما قولها: «والطيبون معاقد الأُزُر» فهو كناية عن العفة؛ إذ المعنى: إنهم لا يُحِلّون ما عقدوه من الأزر لفاحشة.

(٣) ومعنى البيتين: أن شأن قبيلة «نمير» يخالف، شأن القبائل الأخرى، فعلى حين تطيع القبائل الأخرى مرشديها، فإن قبيلة «نمير» تطيع من يضلها =

وكل قوم أطاعوا أمرَ مُرشدهم   إلا نُميراً أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولما يظعنوا أحداً   والقائلون لمن دار نخليها

ثم يقول سيبويه تعقيباً على هذه الأبيات:

«وزعم يونس أن من العرب من يقول: «النازلون بكل معترك والطيبين». . ومن العرب من يقول: «الظاعنون والقائلين» فنصبه كنصب «الطيبين»، إلا أن هذا شتم لهم وذم، كما أن «الطيبين» مدح لهم وتعظيم، وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعاً، فكان مرفوعاً على الابتداء. كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع»[1].

ثم يبين سيبويه علة «النصب» في مثل هذه الحال فيقول:

«زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تُحدِّثَ الناسَ، ولا من تخاطب، بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: «وأذكر المقيمين» ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره. .»[2].

= ويغويها، كذلك فإن خوفهم من عدوهم يحملهم على الظعن والهجرة، على حين لا يحملون أعداءهم على ذلك. بل إنهم لا يعرفون من يحل بدارهم بعدهم لخوفهم من القبائل جميعاً.

(١) «الكتاب» ٢/ ٦٤-٦٥.

(٢) «الكتاب» ٢/ ٦٥-٦٦.

مناقشة هذا القول:

- منع القطع مع وجود العاطف:

حكى ابن عطية عن قوم منعَ نصبِ «والمقيمين» على القطع من أجل حرف العطف، والقطع لا يكون في العطف، إنما ذلك في النعوت، ولما استدل الناس ببيت الخرنق على جواز القطع، فَرَّقَ هذا القائلُ بأن البيت لا عطفَ فيه، لأنها قطعت «النازلين» فنصبته، و«الطيبون» فرفعته عن قولها «قومي»[1].

قال ابن عطية: «وقد فرق قوم بين الآية والبيت بحرف العطف في الآية، فإنه يمنع عند بعضهم تقدير الفعل. وفي هذا نظر»[2].

وقد رُدَّ على ما حكاه ابن عطية بما استشهد به سيبويه من قول أمية بن أبي عائذ حيث جاء القطع مع العاطف:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ ... وشعثاً مراضيع مثل السَّعالي

قال سيبويه: كأنه حيث قال: «إلى نسوة عُطَّلٍ» صرن عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعاً وتشويهاً. قال الخليل: كأنه قال: «وأذكرهن شعثاً». إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره. وإن شئت جررت على الصفة»[3].

---

(١) «الدر المصون» ٤/ ١٥٤.

(٢) «المحرر الوجيز» ١/ ٣٠٨.

(٣) «الكتاب» ٢/ ٦٦.

منع القطع قبل تمام الكلام:

ذكر الفرَّاء أن الكسائي امتنع عن مذهب المدح، لأنه قال: لا يُنصبُ الممدوحُ إلا عند تمام الكلام، ولم يتمّ الكلام في سورة النساء، ألا ترى أنك حين قلت: «لكن الراسخون في العلم منهم.. إلى قوله: «والمقيمين، والمؤتون» كأنك منتظرٌ لخبرِه، وخبره في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ۝١٦٢﴾[1].

كذلك ذكر الطبري مقالةَ مَنْ أنكر أن يكون «المقيمين» منصوباً على المدح، وقالوا: إنما تنصب العرب على المدح مِن نَعْتِ مَن ذَكَرتهُ بعد تمام خبره. قالوا: وخبر «الراسخين في العلم» قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ۝١٦٢﴾. قال: فغير جائز نصب «المقيمين» على المدح، وهو في وسط الكلام، ولما يتم خبر الابتداء»[2].

غير أن الذين ذهبوا مذهب النصب على المدح، أجابوا عن الاعتراض الموجه إليهم، بأن الخبر على قولهم إنما هو قوله تعالى: «يؤمنون». وليس قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ۝١٦٢﴾.

قال السمين: «لكن على هذا الوجه يجب أن يكون الخبر قوله: «يؤمنون» ولا يجوز أن يكون قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ۝١٦٢﴾ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام»[3].

---

(١) «معاني القرآن» ١/ ١٠٧.

(٢) «الطبري» ٩/ ٣٩٦-٣٩٧.

(٣) «الدر المصون» ٤/ ١٥٣.

وقال مكي: «ومَنْ جعل نصب «المقيمين» على المدح جعل خبر الراسخين «يؤمنون»، فإن جعل الخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴿١٦٢﴾﴾ لم يجز نصب «المقيمين» على المدح، لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام»[١].

ويبدو أن الطبري لم يكن مقتنعاً بأن الخبر يمكن أن يكون قوله تعالى «يؤمنون» ومن ثم فقد اعتبر النصب على المدح في هذه الحالة بعيداً عن الفصاحة، وفي ذلك يقول:

«وأما من وجه ذلك إلى النصب على وجه المدح لـ«الراسخين في العلم»، وإن كان ذلك قد يحتمل على بعد من كلام العرب، لما ذكرت قبل من العلة، وهو أن العرب لا تعدل عن إعراب الاسم المنعوت بنعت في نعته إلا بعد تمام خبره، وكلام الله - جل ثناؤه - أفصح الكلام، فغير جائز توجيههُ إلا إلى الذي هو أَوْلى به من الفصاحة»[٢].

والحقيقة أن ما أشار إليه الطبري من اعتباره النصب على المدح في الآية بعيد عن الفصاحة أمر وارد، ذلك أن القولَ به يؤدي إلى تقطيع الكلام في الآية، وإدخال تقديرات ليصح المعنى، بحيث تصبح الآية على الشكل التالي:

«لكن الراسخون في العلم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزلَ إليك، وما

---

(١) «مشكل الإعراب» ١/ ٢١٢-٢١٣.

(٢) «الطبري» ٩/ ٣٩٨.

أنزل من قبلك، وأمدحُ المقيمين الصلاة، وهم المؤتون الزكاة، والمؤمنون بالله، واليوم الآخر، أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً».

ثم الادعاء بأن القطع في الآية غايته بيان فضل الصلاة والزكاة ومدح المصلين والمزكين أمرٌ غير مُسَلَّم، ولا تظهر له وجاهةٌ، ذلك أن سياق الكلام كله في مدح طائفة من اليهود دخلت في دين الله، وآمنت بمحمد ﷺ، وما جاء به من عند الله، وقد وُصِفت بالرسوخ في العلم وبالإيمان في أول الكلام، كما وُصفت بالإيمانِ بالله واليوم الآخر في آخر الكلام، فكل هذه الصفات صفات مدح، والفرض الأول في الآية هو الإيمان، ومن ثمَّ فلفت الانتباه إلى إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة بمدح خاص يصرف النظر عن الفرض الأول في الآية لا تظهرُ له حكمةٌ واضحة في مثل هذا السياق.

وكل ما يفيده القول بالقطع والنصب على المدح في الآية، أنه يجعل الكلام جارياً على مقتضى لغة العرب فينفي اللحن عن كتاب الله في وجه الطاعنين عليه، ولكنه في الوقت ذاته، لا يظهر مزية القرآن وبلاغته وإعجازه، بل إن مثل هذا القول ربما أبعد عن الفصاحة كما ذهب إلى ذلك الطبري.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن هذا القول، وإنْ كان جائزاً من حيث الصناعة الإعرابية، إلا أن المآخذ الأخر التي ذكرت تجعله بعيداً في الآية، ومن ثمَّ فلا بد لنا من متابعة البحث للوصول إلى الوجه الصحيح في الآية.

القول السابع:

أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ ١٦٢﴾.

قال الكسائي: «والمقيمين»: موضعه خفض يرد على قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ ١٦٢﴾: ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة. قال: وهو بمنزلة قوله: ﴿يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ٦١﴾ [التوبة][1].

قال مكي في قول الكسائي: «إنه بعيد، لأنه يصير المعنى: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة»[2].

وقال بعضهم: معنى ذلك: «والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك» وبإقام الصلاة. قالوا: ثم ارتفع قوله «والمؤتون الزكاة» عطفاً على ما في «يؤمنون» من ذكر «المؤمنين» كأنه قيل: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك هم والمؤتون الزكاة»[3].

قال الطبري في رَدِّ توجيه «المقيمين» إلى معنى «الإقامة»: إنها دعوى لا برهان عليها من دلالة ظاهر التنزيل، ولا خبر تثبت به حجة، وغير جائز نقل ظاهر التنزيل إلى باطنه من غير برهان[4].

---

(١) «معاني القرآن» للفراء ١/ ١٠٧.

(٢) «مشكل الإعراب» ٢١٢.

(٣) «الطبري» ٩/ ٣٩٦.

(٤) «الطبري» ٩/ ٢٩٩.

وقال آخرون: بل «المقيمون الصلاة»: الملائكة. قالوا: وإقامتهم الصلاة تسبيحهم ربهم، واستغفارهم لمن في الأرض، قالوا: ومعنى الكلام: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالملائكة»[1].

قال مكي: وإنما يجوز أن تجعل «المقيمين الصلاة» هم الملائكة، فتخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين بما أنزل الله على محمد، ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة لقوله: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ۝٢٠﴾ [الأنبياء][2].

وقال السمين: وقيل - المقيمون الصلاة -: هم الملائكة.

وقيل: هم الأنبياء.

وقيل: هم المسلمون. ويكون على حذف مضاف، أي: وبدين المقيمين»[3].

قال الطبري: وأولى الأقوال عندي بالصواب أن يكون «المقيمين» في موضع خفض نسقاً على «ما» التي في قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ ۝١٦٢﴾، وأن يوجه معنى «المقيمين الصلاة» إلى الملائكة. فيكون تأويل الكلام: «والمؤمنون منهم يؤمنون بما أنزل إليك» يا محمد من الكتاب، وبما أنزل من قبل من كتبي، وبالملائكة الذين

---

(١) «الطبري» ٩/٣٩٦.

(٢) «مشكل الإعراب» ١/٢١٣.

(٣) «الدر المصون» ٤/١٥٥.

يقيمون الصلاة. ثم يرجع إلى صفة «الراسخين في العلم» فيقول: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بالكتب والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر»[1].

ويتبين لنا من خلال هذا العرض: أن الطبري يرد على من وجه معنى «المقيمين الصلاة» إلى معنى «الإقامة»، وأنها دعوى لا برهان عليها من ظاهر التنزيل.

وأما من وجه معنى «المقيمين الصلاة»: إلى «الأنبياء» أو إلى «الملائكة»، فيُرَدُّ عليه بأن هذه الصيغة ليس لها نظيرٌ في القرآن بأحد هذين المعنيين، وأيضاً فلا تظهر لها وجاهة في مثل هذا السياق، للعدول عن لفظ «الأنبياء» أو «الملائكة» إلى لفظ «المقيمين الصلاة» لو أن المراد بهما واحد.

ولعل أقرب ما يكون إلى الصواب قول من وجه «المقيمين الصلاة» إلى معنى «المسلمين»، وذلك حسب ما سيتبين منه خلال التفصيلات التالية:

ما نراه في المراد بقوله: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ١٦٢﴾:

سبق أن بينا في أول هذا البحث أن هذه الآية نزلت في نفر من أهل الكتاب آمنوا بمحمد ﷺ ودخلوا في دين الله، وأنهم وُصِفُوا بالرسوخِ في العلم، نظراً لتعمقهم في معرفة ما نزل عليهم في الكتب السابقة، وأن هذه المعرفة هي التي دفعتهم إلى الإيمان،

---

(١) «الطبري» ٩/٢٩٩.

نظراً لتطابقها مع ما جاءهم به القرآن الكريم.

ولا شك بأن مما جاء في كتبهم وصف محمد ﷺ وأمته، وما يمتازون به عن غيرهم من الأمم، ولعل أبرز صفة وصفوا بها حتى أصبحت كالعلم عليهم «إقامة الصلاة»، ذلك أن «الصلاة» في الإسلام تكاد تكون أبرز شيء في حياة المسلم، وأظهره وأوضحه، فهي لا يمكن أن يكون إسلامٌ بدونها «العهدُ الذي بيننا وبينهم الصلاة، فَمَنْ تَرَكَها فقد كفر»، وهي تتكرَّر في اليوم خمس مرات على سبيل الوجوب، ويُنادى إليها بأعلى الأصوات في كل مكان، فهي من شعائر الإسلام المعلنة عنه، ومن ثم كان المسلمون الفاتحون قبل أن يهجموا على غيرهم في البلاد التي يُظَنُّ فيها مسلمون، ينتظرون حتى يسمعوا الأذان، فإذا سمعوا الأذان لم يحاربوا.

وهكذا فقد جاءت الكتب السابقة للقرآن الكريم، والتي كانت بيد أهل الكتاب تتحدث عنه هذه الصفة، باعتبارها مميزاً بارزاً لأمة محمد ﷺ، وسنقتطف فيما يلي بعض الروايات التي جاءت في هذه الكتب:

- نقل ابن تيمية ما قاله أشعياء في وصف أمة محمد ﷺ فقال:

«قالوا: وقال أشعياء في وصف أمة محمد ﷺ:

ستمتلىء البادية والمدن من أولاد قيدار، **يسبحون**، ومن رؤوس الجبال **ينادون**، هم الذين يجعلون لله الكرامة، **ويسبحونه في البر**

والبحر»[1].

قلت - أي ابن تيمية -: وقيدار هو ابن إسماعيل باتفاق الناس، وربيعة ومضر من ولده، ومحمد ﷺ من مضر.

وهذا الامتلاء والتسبيح في البر والبحر، لم يحصل لهم إلا بمبعث محمد ﷺ، والتسبيح: الصلوات الخمس، وقد جعلت لهم الأرض مسجداً وطهوراً. فهم يصلون الخمس في البر والبحر»[2].

- كذلك نقل ابن تيمية وصف محمد ﷺ وأمته في التوراة من قبل كعب الأحبار: «قالوا: قال كعب - وذكر صفة رسول الله ﷺ في التوراة، ويريد بها التوراة التي هم أعم من التوراة المعنية: أحمد عبدي المختار، لا فَظٌّ ولا غليظ، ولا سخاب في الأسواق، ولا يجزي بالسيئة السيئة، ويعفو ويغفر، مولده بكّا، وهجرته طابا، وملكه بالشام، وأمته الحامدون، **يحمدون الله على كل نجد، ويسبّحونه في كل نزلة**، ويُوَضِّئون أطرافهم، ويأتزرون على أنصافهم، وهم رعاة الشمس، **ومؤذنهم في جو السماء، وصفّهم في الجهاد والصلاة سواء**. رهبان بالليل، أسد في النهار، لهم دوي كدوي النحل، **يصلُّون الصلاة حيث ما أدركتهم، ولو على كناسة**»[3].

---

(١) انظر المعنى في «أشعيا» ص١٠٤٢، «إصحاح» ٤٢/ ١٠-١٢.

(٢) «الجواب الصحيح» ٣/ ٣٢٨.

(٣) «الجواب الصحيح» ٤/ ٥-٦، وانظر ثلاث روايات عن كعب، ورواية عن ابن سلام في: «سنن الدارمي» ١٦-١٧، وانظر رواية في البخاري في =

قالوا: قال ابن أبي الزناد: حدثني عبد الرحمن بن الحارث، عن عمر بن حفص، - وكان من خيار الناس - قال: «كان عند أبي وجدي ورقةٌ يتوارثونها قبل الإسلام، فيها اسم الله وقوله الحق - وقول الظالمين تبار -: هذا الذكر لأمةٍ تأتي في آخر الزمان، يتزرون على أوساطهم، ويوضئون أطرافهم، ويخوضون البحور إلى أعدائهم، **فيهم صلاة لو كانت في قوم نوح ما هلكوا بالطوفان، وفي ثمود ما هلكوا بالصيحة**»[1].

- قال داود في الزبور في قوله: «سبحوا الله تسبيحاً جديداً»: وليفرح بالخالق من اصطفى الله له أمته، وأعطاه النصر، وسدد الصالحين منهم بالكرامة، **يسبحونه على مضاجعهم، ويكبرون الله بأصوات مرتفعة**، بأيديهم سيوف ذات شفرتين، لينتقم بهم من الأمم الذين لا يعبدونه»[2].

وهذه الصفات إنما تنطبق على صفات محمد ﷺ وأمته، فهم الذين يكبرون الله بأصوات مرتفعة في أذانهم للصلوات الخمس،

= كتاب «البيوع»، باب ٥٠ حديث رقم (٢١٢٥) ٤/٣٤٢-٣٤٣، وأحمد ٢/١٧٤- ٤٤٨، و٦/٢٣٦ عن عبد الله بن عمرو. وقد رواه أيضاً يعقوب بن سفيان في «تاريخه»، والطبراني وابن سعد كما في «الفتح»: ٤/٣٤٣، وكذا رواه الطبراني عن ابن مسعود كما في «مجمع الزوائد» ٨/٢٧١.

(١) «الجواب الصحيح» ٤/٦.

(٢) «الجواب الصحيح» ٣/٣١٤، وانظر في المعنى «الكتاب المقدس» ص٩٣٦ مزمور ١٤٩.

وعلى الأماكن العالية، كما قال جابر بن عبد الله: «كنا مع رسول الله ﷺ إذا علونا كبَّرنا، وإذا هبطنا سبَّحنا، فوضعت الصلاة على ذلك». أخرجه البخاري[١]...

وفي «صحيح البخاري ومسلم» عن عبد الله بن عمر قال: كان رسول الله ﷺ، إذا قفل من الجيوش أو السرايا، أو الحج، أو العمرة - إذا أوفى على ثنية أو فدفد - **كبّر ثلاثاً**، ثم قال: «لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. آيبون، تائبون، **عابدون**، **ساجدون**، لربنا حامدون، صَدقَ اللهُ وعدَهُ، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده»[٢].

وفي «صحيح البخاري» عن أنس قال: «صلى رسول الله ﷺ، ونحن معه بالمدينة الظهر أربعاً، والعصر بذي الحليفة ركعتين، ثم بات بها حتى أصبح، ثم ركب حتى استوتْ به راحلته على البيداء، **حمدَ الله وسبّح وكبّر**، ثم أهلّ بعمرة وحج» وذكر الحديث[٣].

وعن أبي هريرة أن رجلاً قال: يا رسول الله، إني أريد أن أسافر فأوصني قال: «**عليك بتقوى الله والتكبير على كل شَرَف**»[٤].

---

(١) البخاري: «كتاب الجهاد» ١٣٣، وانظر: «فتح الباري» ٦/ ١٣٥ حديث (٢٩٩٣)، وحديث (٢٩٩٤).

(٢) البخاري: «كتاب الجهاد» ١٣٣، وانظر «فتح الباري» ٦/ ١٣٥ حديث (٢٩٩٥)، ومسلم في «كتاب الحج» (١٣٤٤).

(٣) انظر «فتح الباري» ٣/ ٤١١ حديث (١٥٥١).

(٤) «سنن الترمذي» (٥/ ٥٠٠) حديث (٣٤٤٥)، وابن ماجة: «كتاب الجهاد» =

وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح، عن ابن عمر: كان النبي ﷺ وجيوشه **إذا علوا شرفاً كبَّروا، وإذا هبطوا سبّحوا»**[1].

وهم يكبرون الله بأصوات عالية مرتفعة في أعيادهم: عيد الفطر وعيد النحر، في الصلاة والخطبة، وفي ذهابهم إلى موضع الصلاة، وفي أيام منى، الحجاج وسائر أهل الأمصار يكبرون عقب الصلوات، وإمامُ الصلاة يُسَنُّ له الحمد والتكبير.

وذكر البخاري عن عمر بن الخطاب، أنه كان **يكبر في قبة بمنى، فيسمعه** أهل المسجد، **فيكبِّرون** بتكبيره، **فيسمعهم** أهل **الأسواق فيكبِّرون، حتى ترتج منى تكبيراً»**[2].

وقال: وكان ابن عمر وابن عباس، **يخرجان إلى السوق أيام العشر فيكبران، ويكبر الناس بتكبيرهما»**[3]. **ويكبِّرون على قرابينهم**

= باب ٨، و«مسند أحمد» ٢/ ٣٢٥.

(١) رواه أبو داود في الجهاد برقم (٢٥٩٩)، وانظر التعليق على سنده في «جامع الأصول» ٤/ ٢٨٣.

(٢) أخرجه البخاري تعليقاً ٢/ ٣٨٤ في العيدين.. وقال الحافظ في «الفتح»: وصله سعيد بن منصور من رواية عبيد بن عمير قال: كان عمر يكبر في قبته بمنى ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق حتى ترتج منى تكبيراً. ووصله أبو عبيد من وجه آخر بلفظ التعليق ومن طريق البيهقي. وانظر «جامع الأصول» ٣/ ٤٢٣-٤٢٤.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً في العيدين: ٢/ ٣٨١. وانظر ما جاء في هامش «جامع الأصول» ٣/ ٤٢٥.

وهديهم وضحاياهم، كما كان نبيهم يقول عند الذبح: «بسم الله والله أكبر»، ويكبِّرون إذا رموا الجمار، ويكبرون عند الصفا والمروة، ويكبرون في الطواف عند محاذاة الركن. وكل هذا يجهرون فيه بالتكبير غير ما يسرونه.

قال تعالى - لما ذكر صوم رمضان الذي يقيمون له عيد الفطر - :

﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾﴾ [البقرة].

وقال - لما ذكر الهَدْيَ الذي يقرب في عيد النحر، وهو يوم الحج الأكبر -:

﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الحج].

والنصارى يسمُّون عيد المسلمين «عيد الله الأكبر»، لظهور التكبير فيه، وليس هذا لأحدٍ من الأمم، لا أهل الكتاب ولا غيرهم، غير المسلمين. وإنما كان موسى عليه السلام يجمع بني إسرائيل بالبوق. والنصارى شعارهم الناقوس.

وأما تكبير الله بأصوات مرتفعة، فإنما هو شعار المسلمين، فإن الأذان شعار المسلمين، وبهذا يظهر تقصير من فسّر ذلك بتلبية

الحجاج.

وفي «الصحيحين» عن أنس عن النبي ﷺ: «أنه كان إذا غزا أقواماً، لم يَغْزُ حتى يصبح، فإن سمع أذاناً أمسك، وإن لم يسمع أذاناً أغار بعدما يصبح»[1].

وفي لفظ مسلم: «كان يغير إذا طلع الفجر، وكان يستمع الأذان، فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار»[2].

عن عصام المزني قال: كان النبي ﷺ إذا بعث السرية يقول:

«إذا رأيتم مسجداً، أو سمعتم منادياً فلا تقتلوا أحداً»[3].

وكذلك قوله: «بأيديهم سيوف ذات شفرتين» وهي السيوف العربية التي بها فتح الصحابةُ وأتباعهم البلاد.

وقوله: «**يسبحونه على مضاجعهم**»: بيانٌ لنعت المؤمنين الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم، ويصلي الفرض أحدهم قائماً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى جنب، فلا يتركون ذِكْرَ الله في حال. بل يذكرونه حتى في هذه الحال،

---

(١) البخاري في الصلاة باب ما يذكر في الفخذ، ومسلم برقم (٣٨٢) في الصلاة.

(٢) مسلم برقم (٣٨٢) في الصلاة، والترمذي برقم (١٦١٨) في السير، وأبو داود برقم (٢٦٢٤) في الجهاد.

(٣) الترمذي برقم (١٥٤٩)/ ٤/ ١٢٠، و«مسند أحمد» ٣/ ٤٤٨، وأبو داود الجهاد برقم (٢٦٣٥)/ ٣/ ٤٣.

ويصلون في البيوت على المضاجع، بخلاف أهل الكتاب.

والصلاة أعظم التسبيح كما في قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الروم].

وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴿١٣٠﴾﴾ [طه].

وقال: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴿١٣٠﴾﴾ [طه].

وهذا معنى قول داود: «سبحوا الله تسبيحاً جديداً». يعني التسابيح التي شرعها الله جديداً، كالصلوات الخمس التي شرعها الله للمسلمين جديداً»[1].

ومما يؤكِّد صحة هذه الأخبار جميعاً - والتي وصفت المسلمين بالصلاة والتسبيح والتكبير والتحميد، وجعلت ذلك سمة بارزة من سماتهم يُعرَفُونَ بها دون غيرهم: ما ذكره القرآنُ الكريم من صفتهم في التوراة حيث جاء فيه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح].

وبناءً على ذلك يكون تقدير الكلام: يؤمنون بما أُنزلَ إليك وما أنزل من قبلك، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة، أي: يؤمنون بك يا محمد وبأمتك، لما سبق لهم من وصف ذلك في التوراة ﴿ذَٰلِكَ

---

(١) «الجواب الصحيح» ٣/٣١٦-٣١٧.

﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ﴾ [الفتح: ٢٩].

وإذا خصّ «المقيمين الصلاة» بالذكر بعد قوله ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [١٦٢]، مع أن قوله ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [١٦٢] يدخل فيه ﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ﴾ [الفتح: ٢٩] الذي يصفهم بالركوع والسجود، تأكيداً للأهمية المناسبة للمقام في الاستجابة لدعوة النبي وتصديقه فيما جاء به من عند الله، إذ هي المطابقة للوصف الذي عرفوه في توراتهم.

وقال في الآية: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [١٦٢] ولم يقل «ومثل المقيمين الصلاة» لأن إيمانهم بما أنزل من قَبْلِ النبي كان بالصفة والمثل المذكور في التوراة قبل مجيء النبي فكان نوعاً من الإيمان بالغيب، ولكن بعد أن تحقق هذا الغيب في عالم الواقع بمجيء النبي، وأصبح حقيقة قائمة، وغدت الصفةُ متمثّلةً بالموصوف، لا تَنفكُّ عنه، فكان المعبر عن الحقيقة والواقع هو الإيمان بالمقيمين الصلاة. وهو التأويلُ الواقعي للمثل المُخْبَرِ به في التوراة، والمتضمَّن في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [١٦٢].

قول آخر في إعراب ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [١٦٢]:

بالإضافة إلى الأقوال السبعة التي ذكرها العلماء في إعراب ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [١٦٢]، والتي تحدثنا عنها فيما سبق، يبدو لي أن بالإمكان أن تكون «الواو» بمعنى «مع» بدلاً من أن تكون عاطفة، ويكون نصب «المقيمين الصلاة» على أنه مفعول معه، والمراد بـ«المقيمين الصلاة»: المسلمون كما سبق في القول الذي رجحناه،

ويكون تقدير الكلام:

«يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك مع المقيمين الصلاة»، ويشهدُ لهذا المعنى ما ورد في قوله تعالى دعوة لليهود: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣﴾ [البقرة].

قال ابن جزي في تفسير هذه الآية:

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۝٤٣﴾: يراد بها صلاة المسلمين وزكاتهم، فهو يقتضي الأمر بالدخول في الإسلام.

«واركعوا» خصص الركوع بعد ذكر «الصلاة»، لأن صلاة اليهود بلا ركوع، فكأنه أمر بصلاة المسلمين التي فيها الركوع. وقيل: اركعوا: للخضوع والانقياد.

«مع الراكعين»: مع المسلمين، فيقتضي ذلك الأمر بالدخول في دينهم»[1].

والشاهد في الآية: دعوتهم لأن يكونوا مع المسلمين المصلين الراكعين. وكان قد دعاهم قبل هذه الآية بقوله: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ۝٤١ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤٢﴾ [البقرة].

ولا شك بأن القرآن مصدِّق لما معهم من التوراة، ذلك أن مجيئه طبقاً لما أخبرت به التوراة، من وصف النبي الذي أنزل عليه

---

(١) «تفسير ابن جزي».

ووصف أمته تصديق لها أي تصديق.

وبناءً على هذا يكون الذين أسلموا من اليهود، والذين سبق الحديث عنهم في آية النساء، قد استجابوا لهذا الأمر الإلهي بالإيمان بما أنزل على النبي ﷺ، ودخلوا في دين الله، وكانوا مع المسلمين يصلُّون صلاتهم، ويركعون ركوعهم، ومن ثم جاز وصفهم بأنهم يؤمنون بما أُنزلَ إليك، وما أنزل من قبلك، مع المقيمين الصلاة، أي: مع المسلمين - كما سبق شرح ذلك وبيانه - ولا يضعف هذا القول ما ادعاه هشام في «المغني» من أن «واو» المفعول معه، لم تأت في القرآن بيقين»[1] فقد ذكر عدد من علماء الإعراب والتفسير كثيراً من الآيات التي يمكن أن تكون فيها «الواو» بمعنى «مع» كما أورد الدكتور عضيمة في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» واحداً وعشرين موضعاً، جعلت فيها «الواو» بمعنى «مع» وانتصب ما بعدها على المفعول معه[2].

ولعل هذا القول أقوى من سابقه، لأن سابقه وإن اعتبرناه من باب عطف الخاص على العام تأكيداً لأهميته، أنه يبقى الخاص مشمولاً بالعام، غير أن هذا القول يفيد معنى جديداً، وهو أن موقف الراسخين، لم يكن مقصوراً على الجانب النظري من الإيمان، وإنما خرج إلى حيِّز التنفيذ العملي، بدخولهم في الإسلام، وبصلاتهم مع المسلمين ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾.

---

(١) «المغني» ٢/ ٣٤.

(٢) انظر هذه المواضع في «دراسات لأسلوب القرآن» ٣/ ٥١٠-٥١٥.

قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾:

بعد أن عرفنا الأقوال المتعددة في إعراب ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾، وما يترتب على هذه الأقوال من معان، ووجَّهنا تلك الأقوال، وبيَّنا ما فيها من قوة أو ضعف، ورجحنا منها ما رجحنا بالدليل والبرهان، كان لا بد لنا من أن نعرض لموضع الإشكال الثاني في الآية، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾ حيث اختلف في إعرابه كما اختلف في إعرابِ سابقهِ:

قال السمين:

قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾: فيه سبعة أوجه أيضاً:

أظهرها: أنه على إضمار مبتدأ. ويكون من باب المدح المذكور في النصب. وقدّروه: وهم المؤتون الزكاة..

الثاني: أنه معطوف على «الراسخون»، وفي هذا ضعف؛ أنه إذا قطع التابع عن متبوعه، لم يجز أن يعود ما بعده إلى إعراب المتبوع، فلا يقال: «مررت بزيد العاقلَ الفاضلِ» - بنصب «العاقل» وجر «الفاضل»، فكذلك هذا».

ويلاحظ أن تضعيف هذا القول مَبنيٌّ على أن ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾ مقطوع عن ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴿١٦٢﴾﴾، بنصبه على المدح. وتعليل السمين لهذا الضعف يبين ذلك. ومن ثمّ فلا يمكن تضعيف العطف على «الراسخون» إذا لم ننصب ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾ على القطع والمدح.

الثالث: أنه عطف على الضمير المُستكنِّ في «الراسخون». وجاز ذلك للفصل.

الرابع: أنه معطوف على الضمير في «المؤمنون».

الخامس: أنه معطوف على الضمير في «يؤمنون».

السادس: أنه معطوف على «المؤمنون».

السابع: أنه مبتدأ. وخبره: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴿١٦٢﴾﴾. فيكون «أولئك»: مبتدأ، و«سنؤتيهم»: خبره. والجملة: خبر الأول»[1] - وهذا القول عزاه النحاس لسيبويه..

ما نختاره في إعراب ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾:

عرف مما سبق أننا لم نختر النصب على المدح أو القطع في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾، نظراً لبعده عن الفصاحة، ولأنه يؤدي إلى تقطيع النظم المعجز، وكذلك في قوله ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾ فإننا لا نختار القطع لذات السبب.

والذي نراه أن «المؤتون الزكاة» من صفة أهل الكتاب في هذه الآية، ومن ثَمَّ فهي معطوفة على ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴿١٦٢﴾﴾ في أول الآية، ومما يؤيد هذا التأويل ورود هذه الصفة في أهل الكتاب الذين يؤمنون بالنبي ﷺ، والتي جاءت في ما أخبر الله به موسى

---

(١) انظر أقوال السمين السبعة في «الدر المصون» ٤/ ١٥٥-١٥٦، وانظر «إعراب القرآن» للنحاس ١/ ٤٧٢، و«مشكل الإعراب» لمكي ١/ ٢١٣.

عليه السلام رداً على ادعائه إذ قال:

﴿ ۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ [الأعراف].

ولا شك بأن وصف هذه الفئة من أهل الكتاب بإيتاء الزكاة مغايرٌ لموقفِ الذين لم يستجيبوا لدعوة النبي ﷺ والذين طلبوا من النبي ﷺ أن يُنَزِّلَ عليهم كتاباً من السماء، إذ جاء في وصفهم: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ ﴾ [النساء].

فلا شك أنهما فئتان مختلفتان، ووصفان متضادان: وشتان شتان، بين مَنْ يؤتون الزكاة، وبين من يأخذون الربا، ويأكلون أموال الناس بالباطل.

معنى الآية:

قبل أن نبين معنى الآية، يحسن بنا أن نشير إلى إعراب مفرداتها وجملها كما نراه:

«لكن»: جيء بها هنا لأنها بين نقيضين: الكفار من اليهود والمؤمنون منهم.

«الراسخون في العلم منهم»: مبتدأ.

«والمـؤمنـون»: عطـف علـى «الـراسخـون» - مـن بـاب عطـف الصفات - .

«يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة»: جملة حالية، مقدرة من فاعل «يؤمنون».

«والمؤتون الزكاة» عطف على «الراسخون» - من باب عطف الصفات -.

«والمؤمنون بالله واليوم الآخر»: عطف على «الراسخون» - من باب عطف الصفات -.

يلاحظ أن هذه الصفات عطفت بالواو، ولم تتبع دون عطف لتباين كل صفة من صفة؛ إذ ليست في معنى واحد، فينزل تغاير الصفات وتباينها منزلة تغير الذوات.

«أولئك نؤتيهم أجراً عظيماً»: جملة اسمية من مبتدأ وخبر -: خبر «الراسخون».

ويكون التقدير في الآية:

لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون - حال كونهم يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة - والمؤتون

الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً».

أو نقول: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون - حال كونهم يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك مع المقيمين الصلاة - والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر، أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً.

وبناءً على هذا الإعراب يكون معنى الآية كما يلي:

لكن الراسخون في العلم من اليهود الذين تعمقوا في دراسة التوراة، وعرفوا ما أخبرت به من صفات النبي محمد ﷺ وأمته، والمؤمنون بدين موسى عليه السلام - حال كونهم يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد من القرآن وبما أنزل من قبلك من الكتب على الرسل السابقين، وحال كونهم يؤمنون بك وبأمتك «المقيمين الصلاة».. أو حال كونهم يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد من القرآن، وبما أنزل من قبلك من الكتب على الرسل السابقين مع المقيمين الصلاة - أي: مع المسلمين من أمتك -.

والمؤتون الزكاة، والمؤمنون بالله واليوم الآخر: أي: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر، أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً.

وبذلك تظهر فائدة الجملة الحالية، إذ قيدت الإيمان الذي وصفت به هذه الطائفة من أهل الكتاب، والذي يترتب عليه الثواب والأجر العظيم: بأنه الإيمان بما أنزل إلى النبي محمد ﷺ، وما

أنزل من قبله، والمتضمن الإيمان به وبأمته الموصوفين في تلك الكتب، أو أنه الإيمان بما أُنزلَ إليه وما أُنزلَ من قبله مع المقيمين الصلاة أي مع المسلمين من أمته.

وهذا يعني أن الراسخين في العلم من أهل الكتاب، والمؤمنون بدينهم، والمؤتون الزكاة، والمؤمنون بالله واليوم الآخر، ليس لهم هذا الأجر العظيم إذا لم يؤمنوا بما أنزل إليك يا محمد، وما أنزل من قبلك، والمقيمين الصلاة، ذلك أنهم في مثل هذه الحال يفرقون بين ما أنزل إليهم، وما أنزل إلى غيرهم، كما يفرقون بين الله ورسله، وكما أشار إلى ذلك في سورة النساء قبل الآيات التي ذكرناها في مطلع هذا البحث، والتي جاء فيها:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُو۟لَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾ ﴾ [النساء].



خاتمة:

وهكذا فقد ثبت من خلال هذه الدراسة أن مجيء «المقيمين الصلاة» - بالنصب - إنما كان مقصوداً لأداء معنىً معين، وأن مثل هذا المعنى يفوت لو كانت بالرفع «والمقيمون الصلاة»، ومثل هذا يمكن أن يقال في كل ما كان على شاكلته من مخالفة ظواهر الإعراب القرآنية، فوراء هذا التخالف الإعرابي معاني لا بد أن تطلب، فإذا ما وصلنا إليها، لم تكن هناك مشكلة إعرابية، وإنما يكون الوجه الإعرابي حينئذ أقوى ما يكون، - لا يحتاج معه إلى القول بتلك التكلفات التي امتلأت بها كتب الإعراب والتفسير.

وقد سبق لنا أن درسنا آية المائدة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴿٦٩﴾ ﴾ [المائدة][1] وبيّنا حكمةَ رفع «الصابئون» والمعنى الذي جاءت لتؤديه، وأن إعرابها بعد وضوح المعنى كان في غاية الجلاء والظهور، وبذلك تراجعت كل الأقوال الأخر التي قيلت في الآية، لأنها كلها أقوال متكلفة، بعيدة عن الفصاحة التي يتميز بها البيان القرآني المعجز.

كذلك درسنا آية الزخرف ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾

---

(١) العدد الثامن، «مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية»: «تأويل ثلاث آيات متشابهات».

[الزخرف][1] وانتهينا فيها إلى رأي يتفق مع سياق الآية في السورة، ويتفق مع مقررات التوحيد القرآنية، ومن ثم لم يكن هناك حاجة لتلك الأقوال الكثيرة المتكلفة، والتي كانت مثاراً لجدال ونقاش طويلين بين العلماء، دون الوصول إلى نتيجة مرضية، في شأن تلك الآية.

ونحن عازمون - بعون الله - على متابعة دراسة أمثال هذه الآيات، من خلال المنهج الذي أَصَّلناه، وعلى الطريقة التي سلكناها، سائلين الله تعالى أن يلهمنا الرشاد والسداد، وأن يوفقنا لفهم أسرار كتابه، وأن يكشف لنا عن وجه الحكمة في أسلوبه وبيانه، لندرك طرفاً من إعجاز القرآن، ولتقوم الحجة على الطاعنين المكابرين، فيرتدوا إلى جحورهم، وينقلبوا صاغرين.

«وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين»

---

(١) العدد الرابع عشر، «مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية: «تأويل آية الزخرف».